



حملة المقاطعة في بريطانيا

□ **بتي هنتر**

فإن المقاطعة تبين للشعب الفلسطيني وجود حركة دعم دولية متنامية له.

قيمة مقاطعة البضائع الاستهلاكية في بريطانيا هي أنها وسيلة ممتازة لإثارة السجال العام، وتركز على توزيع الكراسيات وإدارة النقاشات. إن المقاطعة الاستهلاكية، برفعها الوعي العام بالشؤون السياسية، قد تصبح أساساً صلباً لإطلاق مقاطعات أكثر تعييناً مثل المقاطعة الأكاديمية، والرياضية، والثقافية. وعلى مسألة الحقوق الفلسطينية أن تصبح مسألة وعية، فنُدعم أوتوماتيكياً. وبإصدار الأدبيات حول الاحتلال الإسرائيلي، وبالتركيز على قضايا المستوطنات وجدار الفصل العنصري وإنتاج البضائع على أرض مسروقة من الفلسطينيين، يُمكن إبراز العلاقة بين المحتل والخاضع للاحتلال، خلافاً للتصورات الإعلامية العامة التي تتحدث عن طرفين متساويين في النزاع. إننا [في الحملة] نتواجه يومياً مع الشعب البريطاني، ونستطيع في الغالب الأعم تحدي الأكاذيب والأساطير التي يروجها الصهاينة. وعلينا، في الغالب طبعاً، أن نواجه الصهاينة أنفسهم، الذي يُغضبهم ذلك التعبير المفتوح في شوارع بريطانيا عن دعم فلسطين والشعب الفلسطيني. ولكن الاتهام الذي لا أساس له بمعادة السامية تقل فعالية خطره رويداً رويداً كلما افْتُضحت حقيقة السياسات الإسرائيلية. إن هذا البعد التعليمي مهم في عملنا، وهو أحد العوامل الذي أدى بالشعب البريطاني - في السنوات التي تلت بدء الانتفاضة الثانية - إلى تحديد إسرائيل بوصفها معتدية.

إن المقاطعة الشخصية للبضائع الإسرائيلية عمل سياسي يمكن المستهلكين من تجنب التواطؤ مع الأبارتهايد الإسرائيلي. غير أن تنفيذ ذلك بشكل علني ومنظم وجماعي يُمنحنا فرصاً لبلوغ جماهير أوسع، فضلاً عن بلوغ وسائل الإعلام المحلية. من المهم بالنسبة إلى الناشطين أن يُيقوا أفعالهم ملائمة للوضع المحلي. وهذه تتضمن التوزيع الهائل للكراسيات (مع الأشكال البالونية

حين أطلقت «حملة التضامن مع فلسطين» (PSC) حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية (www.bigcampaign.org) في مجلس العموم البريطاني في تموز (يوليو) ٢٠٠١، كان مُهمنا في ذلك هو الدعوة عام ١٩٥٨ إلى مقاطعة جنوب أفريقيا الأبارتهايدية. كنا على قناعة بأن الحصانة التي تُضفيها القيادات الدولية على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من قبل القيادات الدولية لا يمكن أن تخضع للتحدي إلا حين تُفضح السياسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني فضحاً كاملاً بوصفها سياسات عنصرية وانتهاكاً للقانون الدولي والإنساني.

وقّع إعلاننا، المنشور في جريدة الغارديان عام ٢٠٠١ والداعي إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية حتى نهاية الاحتلال الإسرائيلي [للمناطق ٦٧]، أكثر من ٥٠ شخصية شهيرة وعمامة. وتلقينا دعماً كبيراً، إلى جانب الاتهامات المتوقعة بمعادتنا للسامية. ومنذ ذلك الحين وناشطو «حملة التضامن مع فلسطين» منخرطون في نشاطات دورية، محلية وعالمية، من أجل الترويج لمقاطعة استهلاك البضائع الإسرائيلية، ولدعم النداءات المطالبة بسحب الاستثمارات من إسرائيل والضغط لفرض عقوبات حكومية عليها. والحق أن نداء المجتمع المدني الفلسطيني عام ٢٠٠٥ من أجل استراتيجيات دولية شاملة لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (م.س.ع) عززت وتُعزز من قدرتنا على إدارة الحملة مستخدمين تكتيك م.س.ع. تكتيكاً رئيساً لعملنا التضامني مع شعب فلسطين.

وفي حين أننا نود أن نؤثر [سلباً] في اقتصاد إسرائيل، فإننا نعتبر ذلك هدفاً أبعد لتكتيك م.س.ع. ذلك أن الهدف المباشر للمقاطعة، بالنسبة إلينا، إنما هو رفع الوعي في أوساط الشعب البريطاني في كل مكان حول حقيقة الاحتلال الإسرائيلي. كما أن المقاطعة تُرفع الوعي في أوساط الجمهور الإسرائيلي بأن ثمة شيئاً يتوجب أن يدفعه بسبب سماحهم لحكومتهم بمواصلته انتهاكات حقوق الإنسان وممارساتها غير الشرعية. وأخيراً

ما هو متوافرٌ في مخازننا في المملكة المتحدة، بحيث يغدو التمرُّ والبرتقالُ [القادمان من إسرائيل] هدفاً للمقاطعة في الفترة التي تسبق عيد الميلاد.

أما في الفترة القريبة من يوم فالنتاين (١٤ شباط/فبراير) فإن ما تستهدفه هو الأزهار القادمة من إسرائيل. وفي أيام النشاط التي تشمل البلاد كلها، فإن المناصرين الذين لا يستطيعون المشاركة في مسيرة احتجاج يستطيعون مع ذلك كتابة رسائل احتجاج بريدية أو إلكترونية أو فاكسية إلى الشركات؛ فنحن نريد للجميع أن يشارك في أعمال المقاطعة.

شركات مثل كارمل - أركسكو (Carmel-Agrexco)، العاملة حالياً على الاستيلاء على أرض شاسعة في وادي الأردن، في الوقت الذي يُحرم فيه الفلسطينيين من بلوغ أراضيهم، هي من المستفيدين الرئيسيين من التجارة مع بريطانيا، وصارت هذه الشركة تحديداً هدفاً للاحتجاجات المباشرة، وهكذا تمت محاصرة مستودعات كارمل - أركسكو في مناسبات عدة. وقد سقطت دعوى قضائية تحت عنوان «التعدي الخطر» [على الأملاك] بحق سبعة ناشطين في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الحين حصلت احتجاجات أخرى من دون أن تواجه بعمل مضاد من قبل الشركة، التي لا تريد - كما هو واضح - أن تُسلط الأضواء في المحاكم والصحافة البريطانية على نشاطاتها في الضفة الغربية.

من المهم القيام بحملات على جبهات متعددة. فبالإضافة إلى قيامنا بأعمال المقاطعة داخل مدننا وأحياننا، فإننا نكتب أيضاً رسائل رسمية إلى سلاسل المخازن الكبرى، نَسأل فيها عن مصدر البضائع وعلاماتها، ونحضر الاجتماعات السنوية العامة لهذه الشركات من أجل توزيع كراسياتنا على حملة الأسهم ولتحدي المديرين حول سياساتهم.

ينبغي عدم التقليل من أهمية الأعمال الصغيرة. فلقد سحبت سلفريدجز من الرفوف مستحضرات التجميل المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية اللاشعرية، ولكنها أعادتها بعد إكراه

المضحكة أو من دونها!). ويرتدي أنصاراً مقاطعة البضائع الإسرائيلية برتقالات أيارتهايدية [منتجة في المستوطنات الإسرائيلية اللاشعرية] أثناء توزيعهم الكراسيات، ويمألون عربات التبضع بالمنتجات الإسرائيلية ثم يثيرون المشاكل عند طاولة الدفع برفضهم شراء تلك المنتجات، مطالبين بقاء مديري المخازن لنقاش مسألة مصدر المنتجات وصفاتها.

إن التركيز الواضح في العمل أمر حيوي جداً. فنحن نؤمن أن مجرد إدراج مئات الشركات ذات الارتباطات المفترضة بإسرائيل ضمن «قوائم المقاطعة»، ثم مطالبة الناس بمقاطعتها، أمر مريب ويؤدي إلى شعور الناس بالعجز. ثم إن تحدي المتبضعين لهذه القوائم سيصرف وقتاً ضخماً، فيمنعنا ذلك من سرد الحقائق عن الاحتلال الإسرائيلي والانتهاكات الدولية الأخرى التي تمارسها إسرائيل. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى توجيه التهم [لينا] بمعاداة السامية، كما يحدث إزاء المقاطعة الشاملة لشركة ماركس أند سبنسرز. فلقد كتبنا لمديري هذه الشركة نساءهم عن معلومات حول تمويلهم لإسرائيل، فوجدنا أن هذه الشركة - التي هي شركة علنية وحساباتها منشورة - لا ارتباطات لها، مع أن وجود هذه الارتباطات قد كان محتماً قبل عدة عقود حين كانت شركة خاصة. لقد سمينا حملتنا تحديداً «قاطعو البضائع الإسرائيلية» لكي نكون واضحين حول ما نطلب إلى الناس أن يفعلوه. وبهذه الطريقة يكون في مقدورنا أن نتظاهر أمام ماركس أند سبنسرز وسالينسبوريز وأي مخزن آخر يبيع السلع الإسرائيلية.

صادرات الخضّر الإسرائيلية إلى السوق الأوروبية مهمة جداً للاقتصاد الإسرائيلي، إذ تبلغ ٨٠٪ من كامل الصادرات الإسرائيلية. وتبقى المملكة المتحدة أضخم سوق، إذ تشكل ٦٠٪ من حجم تلك الصادرات. البطاطا والفليفلة والأعشاب الطازجة والتمر والبندورة الكرزبة أثمرت أعلى العائدات إلى مزارعي إسرائيل في الموسم ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. وفي نشاطاتنا نعد إلى



المقاطعة ترفع وعي البريطانيين بحقيقة الاحتلال الإسرائيلي (الصورة: إسرائيل تقتلع زيتون فلسطين).

لكنها ترغّب بالتأكيد في أن تصبح مشاركة دائمة في دورة كرة القدم الأوروبية. وفي سنة ٢٠٠٦ تظاهر معادو حرب إسرائيل على لبنان وغزّة قبل أن تبدأ المباراة بين فريق ليقربول FC وفريق مكاابي حيفا في أنفيلد. وفي العام ٢٠٠٧ تظاهر ناشطون من «حملة التضامن مع فلسطين»، و«أصدقاء الأقصى»، و«يهود من أجل مقاطعة السلع الإسرائيلية»، و«حملة مقاطعة السلع الإسرائيلية»، أثناء المباراة التأهيلية الأوروبية في ويمبلي بين إنكلترا وإسرائيل.

والحق أنّ هواة كرة القدم البريطانية ليسوا جمهوراً سهلاً في السّجال السياسي. وكنا نعرف مسبقاً أنّ احتجاجنا الذي ضمّ ٣٠٠ شخص لن يمنع المشجعين من الذهاب إلى المباراة. لكننا نجحنا في إقامة نشاطٍ بصريّ كبير يركّز على شعاراتٍ سياسية واضحة. عشرات من الياقات والإعلانات رفعت شعارات: «ارفعوا البطاقة الحمراء [بطاقة الطرد] أمام العنصرية الإسرائيلية»، «من أجل لعبة مُنصّفة للفلسطينيين»، «اطردوا الأبارتهايد الإسرائيلي من كرة القدم» - وهذا الأخير شعارٌ اختير من أجل ربط حملتنا بحملةٍ أخرى تحظى بتأييدٍ واسع هي حملة «اطردوا العنصرية من كرة القدم»، ومن أجل ربطها بكرة القدم نفسها بالطبع. أما شعارنا «ارفعوا البطاقة الحمراء أمام إسرائيل» فأظهر كيف تمنع السياسات الأبارتهايدية الإسرائيلية الفلسطينيين من ممارسة كرة القدم ومن المشاركة في دوراتها.

هذا وقد كنا، أثناء الإعداد لذلك النشاط، قد كتبنا إلى الفيفا [الاتحاد العالمي لكرة القدم] وإلى اليوفا [الاتحاد الأوروبي لكرة القدم] نسلط الضوء على سجل الانتهاكات الإسرائيلية الكارثي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطلبنا بتعليق مشاركة إسرائيل في المهرجانات الدولية إلى حين تلتزم بالقانون الدولي. وسواصل الاشتباك مع هذه الهيئات، ومع النوادي المؤيدة لها، ومع الآخرين، من أجل زيادة الضغط.

جاءها من السفارة الإسرائيلية؛ غير أنّ ما قد يُعتبر انتكاسةً خلّق هو ذاته، في واقع الأمر، سجلاً ودعايةً [لحملتنا]. ورفّع الوعي هذا هو الذي يتراكم إلى أن تُصبح مسألة الحقوق الفلسطينية مسألة أخلاقية تحظى بالدعم العام.

حين تنكشف قضية شركة ما، مثل استخدام جرّافات كاتربيلر من أجل هدم البيوت وجرف الأراضي المزروعة وقتل الناس في فلسطين، فإننا نستطيع تنظيم حملة مقاطعة واضحة وفعّالة ضدها. فمع أنّ مكاتب كاتربيلر الرئيسة هي في الولايات المتحدة، فقد نظمنا موكباً من ٥٠ سيارة أمام مكاتب الشركة الماليّة في المملكة المتحدة، ونزل النشطاء المحليون إلى الشوارع الأساسية يطالبون الناس بالامتناع عن شراء أزياء كاتربيلر الدارجة مثل الأحذية والقمصان القصيرة [التي تحمل شعار الشركة]. إلا أنّ التركيز الحالي على شركة فيوليا (Veolia) بسبب بنائها سكة حديد في القدس [المحتلة] مسألة أكثر تعقيداً؛ ذلك لأنّ هذه الشركة تمكّن الآن عدة عقود عمل مع السلطات البريطانية المحليّة للتخلص من النفايات. ونحن نسعى إلى إنهاء هذه العقود، لكنّ العملية طويلة وتحتاج إلى حملات مع حكوماتنا المحليّة المنتخبة لرفض عروض تلك الشركة في فترة المناقصات القادمة. وقرار منظمة التحرير الفلسطينية بأخذ إجراء قضائي في فرنسا ضدّ فيوليا سيساعد بلا شك في هذه الحملة. والحق أنّ هذه هي نوعية القيادة التي نحتاج إليها من فلسطين في حملة م.س.ع. فلقد صدعت رؤوسنا بالآتهام القائل: «إنكم [في المقاطعة] تلحقون الضرر بالشعب الفلسطيني، وإلّا فلماذا لا يدعو القادة الفلسطينيون إلى م.س.ع.»

إنّ القبول المتزايد الذي يحظى به تكتيك المقاطعة قد منّح الناس الثقة بأنّ يجهروا بالحديث عن مجالات محددة من المقاطعة، مثل المقاطعة الأكاديمية والمقاطعة الثقافية والمقاطعة الطيبة (التي تم تناوّلها في مقالاتٍ أخرى). ولكنّ نبعث فرص عملٍ أخرى في المجال الرياضي على سبيل المثال. قد لا تظهر إسرائيل في طليعة أنشطة الرياضة العالمية كما كان حال جنوب أفريقيا،

حملة المقاطعة في بريطانيا

الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، بوصف ذلك تعبيراً عن الاشمئزاز من سياسات إسرائيل الأبارتهايدية ضد الشعب الفلسطيني في كل مكان.

إننا نؤمن بأن الدعوة المتصاعدة إلى فرض مختلف أشكال مقاطعة إسرائيل تُسهم في الضغط المعنوي على الحكومة البريطانية، وذلك من خلال إظهار أن الشعب البريطاني يرغب في أن يتقدم باتجاه اعتماد سياسة خارجية أكثر أخلاقية. وإلى جانب مقاطعة البضائع الإسرائيلية الاستهلاكية، فإننا معنيون بشكل خاص بأن نمارس الضغط على حكومتنا بسبب دعمها لتجارة السلاح المتبادلة مع إسرائيل، وبسبب اتفاقية التجارة الأوروبية التي تُعطي الصادرات الإسرائيلية أفضلية ضريبية. حكومتنا تشير إلى أن مستوى صادرات الأسلحة إلى إسرائيل ليس كبيراً، لكننا نُصرّ على أن القضية قضية مبدأ، ألا وهو تسليح احتلالٍ لأشروعٍ. ولقد مارسنا الضغط على النواب، وضمن ذلك قمنا بحملة بطاقات بريدية ضخمة على مستوى المملكة المتحدة من أجل إنهاء تلك التجارة. كما نفذنا احتجاجات ضد الجناح الإسرائيلي في أحد معارض تجارة الأسلحة. ونُدعم في المحاكم عملاً قامت به منذ فترة مؤسسته «الحق» من أجل تحدي أسس بيع الكوّنات [العسكرية] لإسرائيل. ونأمل في مواصلة العمل لإلغاء كل صفقات التسليح المماثلة، بما فيها الواردة من المصانع الحربية الإسرائيلية المُربحة. ولكن، على الرغم من الدعم المتزايد داخل البرلمان البريطاني لفرض العقوبات على إسرائيل وتعليق اتفاقية التجارة الأوروبية معها، فإن الحكومة ترفض عمل أي شيء.

كان ردّ الصهاينة على الدعم المتنامي لحملة م.س.ع. متوقفاً. والحق أن كثافة هجماتهم [علينا]، وتمويل الحملة المعادية للمقاطعة، دليان على مدى نجاح تكتيك المقاطعة في جعل الإسرائيليين يعون - ربما للمرة الأولى - بأن حكومتهم لم تعد معصومة عن النقد، وبأن السردية الفلسطينية باتت تحظى بالتصديق.

إن الحكومات لن تستمع إلا للضغط الانتخابي الهائل. وإننا نؤمن بأن الموقف الوحيد لأصحاب الضمير - كلما تصاعد النقاش في قضية المقاطعة - هو دعم حملة المقاطعة وسحب

بتي هُنتر Betty Hunter

الأمينة العامة لحملة التضامن مع الشعب الفلسطيني (PSC) في المملكة المتحدة (www.palestinecampaign.org) والحملة المذكورة هي منظمة ذات قاعدة واسعة تُعمل على تطبيق القانون الدولي في ما يخص الفلسطينيين، بما في ذلك: تقرير مصيرهم بأنفسهم، وإقامة دولة سيادة قابلة للحياة، وحق عودة اللاجئين.